

أثر التكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية للحد من ظاهرة الفساد المالي
(من وجهة نظر المراجعين الداخليين والخارجيين)

*د. عادل محمد اللافي **د. بشير علي البوسيفي

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تكامل العلاقة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية للحد من ظاهرة الفساد المالي، وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان بإعداد وتوزيع (60) قائمة استبيان على عينة من مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية المشتغلين بمدينة طرابلس وكذلك عينة من مكاتب المراجعة الداخلية لعدد من الشركات والمصارف بغرض اختبار فرضيات الدراسة وقد تم استرجاع (54) قائمة استبيان ما يمثل نسبة (90%) من عينة الدراسة. وقد تم استخدام نظام SPSS الإحصائي واعتماد أسلوب (t-test) لتحليل البيانات واستخلاص النتائج. من خلال اختبار فرضيات البحث أظهرت النتائج إلى أن التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية يحقق كفاءة وفاعلية عملية المراجعة من خلال التنسيق بين إجراءات المراجعة الداخلية والخارجية للكشف عن الأخطاء والتحريرات الجوهرية في البيانات المالية عند التخطيط السليم لعملية المراجعة كما ان التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية له دور فعال في الحد من الفساد المالي ومن ذلك زيادة المصادقية البيانات في القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، الفساد المالي.

المقدمة:

ان ظهور المراجعة بشقيها المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وتطورهما حتى وصلتا الي ما هما عليه اليوم، جاء تبعا للتطور المستمر للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية ولتوسع المؤسسات وتنوعها وكبر حجم انشطتها وزيادة درجة التعقيد في الهيكلية الادارية لها، وكذلك انفصال الملكية عن الادارة

* عضو هيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس ليبيا

** عضو هيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس ليبيا

تعدد وتنوع الاطراف ذات المصالح المتضاربة والحاجة الماسة للمعلومات فيما يتعلق بكفاءة وفعالية الاداء والحد من الفساد المالي. وقد كان ظهور المراجعة الخارجية قبل ظهور المراجعة الداخلية نظرا لحاجة العديد من الاطراف اصحاب المصالح من المراجعة الخارجية قبل الحاجة للمراجعة الداخلية، فلكل منهم اهدافها ومسؤولياتها واجراءاتها الخاصة بها والمشتقة من المبائي والمعايير التي تحكمها. فالمراجعة الداخلية وظيفة داخل المؤسسة يتم من خلالها مراجعة جميع الانشطة الداخلية للمؤسسة بهدف مساعدة الادارة للقيام بمسؤولياتها بفاعلية وكفاءة، حيث يهتم المراجع الداخلي بمراجعة الالتزام ومراجعة التشغيل ومراجعة البيانات المالية.

اما المراجعة الخارجية فهي وظيفة تتم عن طريق مراجع خارجي مستقل عن المؤسسة محل المراجعة، وتهدف الي اعطاء رأي فني محايد عن مدى صحة وعدالة التقارير المالية وتوفير نوع من الضمان والثقة لمستخدمي القوائم المالية للمؤسسة. ان التكامل والتفاعل بين كل من المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية يعتبر من اهم دعائم أليات الحد من الفساد المالي في المؤسسات الذي ازداد انتشاره وتتوعد طرقه واساليبه من خلال اساءة استخدام المرونة في المبادئ والمعايير والقواعد والقوانين ذات العلاقة باليات ادارة وتشغيل الموارد المتاحة لهذه المؤسسات.

مشكلة البحث:

من خلال ما تقدم عن بيان اهمية ودور التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية في الحد من الفساد المالي وكذلك بعض الدراسات التي تناولت العلاقة بين دور المراجعة الداخلية والخارجية في الحد من الفساد كدراسة زكريا وخلف 2015 الإداري والمالي يمكن صياغة التساؤل الرئيسي لمشكلة البحث على النحو التالي:

ما هو الدور التكاملي للمراجعة الداخلية والخارجية للحد من ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات؟

اهداف البحث: تسعى هذه الدراسة لتحقيق الاهداف التالية:

1- بيان الدور التكاملي لعمل المراجع الخارجي وعمل المراجع الداخلي لأغراض تحسين وكفاءة عملية المراجعة.

2- بيان إثر التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية في الحد من الفساد المالي في المؤسسات.

3- تسليط الضوء على ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات.

فرضيات البحث: تعتمد هذه الدراسة على اختبار الفروض التالية:

- 1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأهمية التكامل بين المراجع الخارجي والداخلي وتحسين كفاءة عملية المراجعة للحد من الفساد.
 - 2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين إجراءات عمل المراجع الخارجي والداخلي في الحد من الفساد المالي.
- اهمية البحث:** بيان اجراءات وخطوات الدور التكاملي بين المراجعة الخارجية والمراجعة الخارجية وبيان كيفية الاستفادة من هذا التكامل لتطوير اداء المؤسسات وضمان جودة المخرجات المالية المتمثلة في التقارير المختلفة التي ينتجها النظام المحاسبي للفئات المختلفة من المستخدمين.
- منهجية الدراسة:** تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي (وهو المنهج المناسب لهذه الدراسة).
- مصادر جمع المعلومات:** من خلال الاطلاع على الكتب والمقالات والأبحاث ذات العلاقة بموضوع الدراسة وذلك للتعرف على بعض العوامل والمتغيرات المتعلقة بالتكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية للحد من الفساد المالي.

اسلوب وادوات الدراسة: لغرض الوصول إلى أهداف البحث واختبار فرضياته تم استخدام أسلوب المسح الميداني لجمع البيانات المتمثلة باستقصاء آراء عينة من مكاتب المراجعة الخارجية وبعض مكاتب المراجعة الداخلية لعدد من المؤسسات في ليبيا وذلك من خلال قائمة الاستبيان المصممة لهذا الغرض، وتكونت قائمة الاستبيان من (24) سؤال حول الأسباب التي من المتوقع أن تؤدي إلى تكامل العلاقة بين المراجعة الداخلية والخارجية والحد من الفساد المالي.

أولاً: الإطار النظري والدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على تاريخ الفكر المحاسبي نجد ان المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية قد ظهرت منذ زمن، نتيجة تولد حاجة المجتمع اليهما، وقد ظهرت المراجعة الداخلية بعد ظهور المراجعة الخارجية بوقت طويل. وقد تطور مفهومهما تبعاً لتطور حياة المجتمع وتطور احتياجاته من البيانات والمعلومات، نتيجة لتوسع الأنشطة الاقتصادية، وكبر حجم المؤسسات وتوسع مهامها وزيادة فروعها، ما أدى الي انفصال الملكية عن الإدارة وقيام الملاك بتعيين إدارة وكيلة عنهم تتولى إدارة عمليات مؤسستهم. من هنا ظهرت الأهمية والحاجة الماسة الي وجود المراجعتين وكما يلي:

حيث ظهرت الحاجة لوجود المراجعة الداخلية لمساعدة إدارة المؤسسة على حسن تسييرها وإدارتها للمؤسسة من خلال قيام المراجع الداخلي بالفحص والتقييم المستمر للأنشطة الداخلية للمؤسسة وتحديد مدى كفاءة الأنظمة وكفاءة أداء العاملين فيها ومدى تنقيدهم لسياسات وتوجيهات الإدارة ومن ثم التقرير عن ذلك وإبلاغه للإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة.

كذلك ظهرت الحاجة الماسة لوجود المراجعة الخارجية لطمأنه الملاك على حسن وسلامة تسيير مؤسساتهم من قبل الإدارة المعنية ومدى صدق المعلومات المالية المقدمة من قبلهم. وكذلك لطمأنه الأطراف الخارجية المستخدمة لتلك المعلومات مثل الدائنين والمستثمرون وغيرهم على صدق وعدالة وشمولية تلك المعلومات الواردة بالقوائم المالية.

المفهوم العام للمراجعة:

- **تعريف المراجعة:** تم تعريف المراجعة من قبل العديد من رواد الفكر المحاسبي ومن قبل الهيئات والمجالس المهنية، ومن أهم تلك التعريفات للمراجعة الآتي:

"هي عملية جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد والتقرير عن مدى التوافق بين هذه المعلومات ومعايير تم وضعها على نحو مسبق" (عبد اللطيف، 2002). كما عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية: "المراجعة هي عملية نظامية ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التطابق والتوافق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة".

- **أنواع المراجعة من حيث القائم بعملية المراجعة:**

1- المراجعة الخارجية: وهي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة، حيث يكون مستقلاً

عن إدارة المؤسسة. وتهدف بشكل رئيسي إلى تقديم رأي فني محايد ومستقل حول القوائم المالية لطرف آخر فيما إذا كانت قد أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً (السعافين، 2005). وتعرف المراجعة الخارجية بأنها "عملية فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت المراجعة فحصاً انتقادياً منظماً بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في

نهاية فترة زمنية معلومة ومدى تصويرها لنتائج اعماله من ربح او خسارة عن تلك الفترة" (عبد الله، 2001). أما اهداف المراجعة الخارجية فتتلخص في الاتي:

- ابداء رأي فني محايد على صدق تعبير القوائم المالية لنتيجة الاعمال والمركز المالي وفقاً للمبادي المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً (وفق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي).
 - امداد إدارة المؤسسة او الشركة بالمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية وبيان أوجه القصور فيه، وذلك من خلال التوصيات التي يقدمها المرجع في تقريره من اجل تحسين أداء النظام.
 - امداد مستخدمي القوائم المالية من المستثمرين والدائنين والمصارف والدوائر الحكومية المعنية وغيرهم بالبيانات المالية الموثوقة لتساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة.
- 2- **المراجعة الداخلية:** هي أداة داخلية مستقلة تعمل داخل المؤسسة للحكم وتقييم لخدمة اهداف الإدارة في مجال الرقابة، عن طريق مراجعة العمليات المحاسبية والمالية والعمليات التشغيلية الأخرى. كما يمكن تعريفها أيضاً بأنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تنشأ داخل المؤسسة لغرض التحقق من تطبيق السياسات الإدارية والمالية " اما معهد المدققين الداخليين (IIA, 2004) Institute of Internal Auditors فقد عرف المراجعة الداخلية بأنها " نشاط مستقل وموضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة المنظمة و تحسين عملياتها". وأهداف المراجعة الداخلية تتلخص فيما يلي: (ابوجلخه واخرون، 2017):

- تحديد مدى دقة ومصداقية المعلومات المالية والتشغيلية.
 - تحديد مخاطر المؤسسة وتخفيضها الي الحد الأدنى.
 - التحقق من اتباع الإجراءات والسياسات الداخلية واللوائح والقوانين الخارجية.
 - التحقق من مقابلة المعايير الموضوعية.
 - الاستخدام الكفء والفعال للموارد.
3. **علاقة المراجعة الداخلية بالمراجعة الخارجية:** تنشأ وظيفة المراجع الداخلي مع الاعمال التي يقوم بها المراجع الخارجي المستقل ويمكن القول ان هناك فوائد متبادلة بين الطرفين ن حيث ان المراجع الخارجي اثناء قيامه بعمليات المراجعة بصفة مستقلة قادر على ابداء رايه في مدى سلامة وصحة

نظام الرقابة الداخلية ، ومدى ملائمة السياسات و الإجراءات المتبعة و التي قد يكون المراجع الداخلي قد اغفل عنها او لم يستطيع ابداء رايه فيها بصراحة ووضوح بالإضافة الي ان المراجع الداخلي يستفيد من خبرة المراجع الخارجي و بالتالي يرفع من كفاءته وخبرته، اما خدمات التي يقدمها المراجع

الداخلي للمراجع الخارجي المستقل فيمكن بيانها فيما يلي: (جربوع،2008)

- التقارير التي يرفعها المراجع الداخلي لإدارة المشروع سواء اكانت هذه التقارير مالية او انتقادية او مصححة لإجراءات المتبعة تفيد المراجع الخارجي في تكوين فكرة سليمة عن مدى قوة نظام الرقابة الداخلية ومدى فعالية قسم المراجعة الداخلية في تحسين واحكام تلك النظم.
- يمكن لإدارة المراجعة الداخلية بما لها من خبرة ودراية بعمليات المشروع وأساليب العمل والإجراءات المتبعة في تنفيذ الاعمال، تقديم الإيضاحات الكاملة للمراجع الخارجي اثناء قيامه بعملية المراجعة.
- ان وجود مراجع داخلي او إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية للمشروع وما لها من تأثير في تحسين طرق العمل وتدعيم نظام الرقابة الداخلية يؤدي الي اطمئنان مراجع الحسابات الخارجي وبالتالي تخفيض نطاق.

4. تكامل العلاقة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية يتمثل في الاتي: (الوردات،2006)

أ- التنسيق والتعاون في الجهود المبذولة في اعمال المراجعة: يجب على مدير المراجعة الداخلية تنسيق جهود المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية للتأكد من توفير التغطية المناسبة ولتقليل الجهود المكررة وذلك من خلال:

- عقد اجتماعات دورية لمناقشة الأمور ذات الفائدة المتبادلة
 - الاطلاع على برامج المراجعة وأوراق عمل الطرفين
 - تبادل تقارير المراجعة والمراسلات الادارية
- كما ان المراجع الداخلي ان يقوم بأعمال المراجع الخارجي ويقدم رايه فيها الي لجنة المراجعة او الي الإدارة العليا ولذلك من اجل تقييم اعمال المراجع الخارجي كجزء من معرفة فعالية التكاليف التي تتحملها المؤسسة مقابل الخدمات المحاسبية او الاستشارية التي يقدمها المراجع الخارجي كخبير او مراجع من خارج المؤسسة.

ب- اعتماد كل منهما على عمل الآخر: ان مجال التعاون بين المراجع الداخلي والخارجي واسع، فليس من شك ان وجود نظام سليم للمراجعة الداخلية يزيد من اعتماد المراجع الخارجي على درجة متانة أنظمة الرقابة الداخلية وذلك حتى يستطيع المراجع الخارجي من الاعتماد على إيضاحات المراجع الداخلي لما له من خبرة شاملة في عمليات وإجراءات المنشأة (المؤسسة) كما يستطيع اعتماد بعض الكشوف والقوائم والتحليلات التي أعدها المراجع الداخلي.

• الفساد المالي:

تعد ظاهراً الفساد المالي من الظواهر المنتشرة قديماً وحديثاً، فهو يختلف من بيئة الي أخرى ومن دولة الي أخرى، ويهدد الجهود المبذولة للإصلاح والتنمية. وقد انتشر الفساد المالي بشكل واضح وملفت للنظر في اغلب المجتمعات، ولا تزال الجهود المبذولة دولياً ومحلياً لم تصل الي الغاية المنشودة في الحد من هذه الظاهرة واثارها السلبية على الأداء الاقتصادي والمجتمع ككل. أما مفهوم الفساد فهو إساءة استخدام السلطة الرسمية الممنوحة، سواء في مجال المال العام او النفوذ او التهاون في تطبيق الأنظمة والقوانين او المحاباة او كل ما يضر بمصالح الأطراف الأخرى. كما يشير تقرير منظمة الشفافية والنزاهة لسنة 2000 م، بأن الفساد هو إساءة استغلال السلطة بمنصب معين بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة ومنه اصدار قرارات لتحقيق منافع ذاتية غير مشروعة وبدون وجه حق (منظمة الشفافية، 2000). أما صندوق النقد الدولي فقد عرف الفساد بأنه علاقة ايدي الطويلة الممتدة التي تهدف الي الحصول على الفوائد من السلوك لشخص واحد او مجموعة ذات علاقة بين الاخرين (صالح، 2003).

ومفهوم الفساد المالي، يعرف بأنه مجموعة من الانحرافات المالية المخالفة للقوائم المالية والقوانين المالية التي سير العمل المالي والإداري ويتعلق الفساد المالي بفساد المؤسسات المالية، مثل المصارف ومؤسسات وشركات الاستثمار والتأمين وبورصات الأوراق المالية، فهو فساد في الموارد المتاحة لدى تلك المؤسسات لخدمة مصالح خاصة من خلال تجاهل تطبيق القواعد والضوابط المهنية والقانونية وممارسة مخالفات مالية مما يؤدي الي حدوث انحرافات مالية وتضليل للعديد من الأطراف ذات العلاقة (نور، 2016).

• اسباب ظهور الفساد المالي والإداري متعددة من أهمها ما يلي:

- 1- وجود أنظمة حكم استبدادية تحتكر السلطة في البلاد ولا تقبل المشاركة.
- 2- غياب المحاسبة وضعف النظام القضائي.
- 3- انهيار القيم والاخلاق وضعف الوازع الديني في المجتمع.
- 4- ضعف الأجهزة الرقابية والاشرفية في المؤسسات.
- 5- عدم مواكبة المنظمات المهنية المحاسبية للحد من الممارسات الإبداعية للتقارير المالية.

• الفساد المالي في ليبيا:

قالت منظمة الشفافية الدولية إن تصنيف ليبيا ضمن الدول الأكثر فساداً في العالم، يرجع إلى «ضعف مؤسسات الدولة والصراع الداخلي وعدم الاستقرار». وحسب مؤشر مدركات الفساد، الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية أمس الأربعاء، احتلت ليبيا المرتبة 171 من بين 180 دولة، بينما كانت تحتل المرتبة 170 سنة 2016. ولوحظ وفق ما نشره الموقع الإلكتروني للمنظمة الدولية، المراتب المتقدمة لدول تعاني من النزاعات والحروب في مؤشر الأكثر فساداً، على غرار سورية التي حلت في المركز 178، والسودان واليمن في المركز 175، وليبيا في المركز 171، والعراق في المركز 169. وفسرت المنظمة إدراج ليبيا ضمن أسوأ الدول العربية أداءً في المؤشر، بسبب ضعف المؤسسات الرسمية والصراع الداخلي وعدم الاستقرار.

وأوضحت أن عوامل كهذه «تسمح للفساد بالانتشار مقابل ضعف عمليات التفتيش الرسمية».

وفي ظل العنف المستمر فضلاً عن الحروب والصراعات الداخلية، فقد تآكلت جميع أشكال الحكم الرشيد، وفق التقرير الحقوقي في نسخته الأخيرة.

ومؤشر الفساد يصنف الدول حسب مستويات الفساد في القطاع العام فيها، وضمت القائمة

180 دولة تحتل فيها الدولة الأكثر فساداً المراكز الأخيرة، فيما تحتل الأقل فساداً المراكز الأولى.

وتعد هذه المنظمة غير الحكومية التي تتخذ من برلين مقراً لها، دليلاً سنوياً لانتشار الفساد بين

الأحزاب السياسية، والشرطة، والنظام القضائي، والخدمات العامة في جميع البلدان. وتبنت المنظمة

مؤشرات قياس الفساد من مصادر بيانات من مؤسسات مستقلة متخصصة، أبرزها المنتدى الاقتصادي

العالمي، ومؤسسة البصيرة العالمية، ومؤسسة برتسلمان ستيفتونغ، والمعهد الدولي للتنمية الإدارية، ووحدة الاستخبارات الاقتصادية، وشركة خدمات المخاطر السياسية.

• الدراسات السابقة:

- 1- (دراسة يعقوب، الاسمري ، 2020) التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية. هدفت الدراسة الى ابراز الدور التكاملي بين المراجعة الداخلية والمالية للخارجية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية ، ولتحقيق اهداف الدراسة تم اجراء دراسة ميدانية على عينة من الاكاديميين والمراجعين الداخليين والخارجيين في السعودية ، وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج اهمها: ان التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية يفيد في فهم نظام الرقابة الداخلية وتقليل التكاليف والازدواجية في الجهود وتعزيز التواصل الفعال والمنتظم لتنفيذ عملية المراجعة ، كما ان لهذا التكامل دور فعال في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية.
- 2- (دراسة ابوجلخه، حميدة، داهم، قريش، 2017) التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية في ظل حوكمة الشركات. هدفت الدراسة الى معرفة العلاقة الارتباطية بين عمل المراجع الخارجي والداخلي ومدى اعتماد كل منهما على الاخر وإثر ذلك على حوكمة الشركات ولتحقيق اهداف الدراسة تم توزيع عدد 68 استمارة استبان على المراجعين الداخليين والخارجيين والأكاديميين في الجزائر . وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط بين المراجعة الخارجية والداخلية وان هذه العلاقة تكاملية بين عمل كل منهما.
- 3- (دراسة زكريا، خلف، 2015) إثر العلاقة بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي في الحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي. هدفت الدراسة الى دراسة علاقة التعاون والتنسيق بين المدقق الخارجي والداخلي في ضوء معطيات معيار التدقيق الدولي 610 للحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري وكذلك توصيلت المنظمة الدولية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (INTOSAI)، وقد ركزت الدراسة على البحث في ضعف العلاقة بين المدقق الخارجي والداخلي لعدم كفاية التشريعات ومعايير التدقيق المحلية لتحديد طبيعة العلاقة بينهما وضعف استقلالية المدقق الداخلي في وحدات القطاع العام في بغداد (العراق) وقد خلصت الدراسة الى ضرورة التعاون والتنسيق

بين المدقق الخارجي والداخلي من خلال عقد الاجتماعات المشتركة لتحديد الاهداف وتبادل التقارير الرقابية بينهما, كما اوصت الدراسة باقتراح اصدار معيار تدقيق محلي يحدد اوجه التعاون والتنسيق بينهما.

4- (دراسة محسن , 2011) مدى اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين في تقييم نظام الرقابة الداخلية. هدفت هذه الدراسة الى التعرف على العلاقة التي تربط المدققين الخارجيين بالداخليين من وجهة نظر المدققين الخارجيين خلال قيامهم بتقييم نظام الرقابة الداخلية، ولتحقيق اهداف الدراسة تم توزيع 50 استمارة استبيان على المدققين الخارجيين في غزة (فلسطين) , وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- اعتماد المدققين الخارجيين بشكل كبير على المدققين الداخليين خلال قيامهم بتقييم نظام الرقابة الداخلية وتقييم المخاطر .
- قيام المدققين الخارجيين بدراسة استقلالية المدقق الداخلي وطبيعة ومدى المهام المكلف بها.

وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: تعتبر هذه من الدراسات الاولى التي تبحث في الدور التكاملي للمراجعة الخارجية والداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي في البيئة الليبية.

ثانيا: الجانب العملي:

يتناول هذا الجانب عرض وتحليل بيانات الدراسة، من وصف لخصائص عينة الدراسة، والاجابة عن أسئلة الدراسة، وإختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، والتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وإختبار الفرضيات ومناقشتها وربطها بمشكلة الدراسة.

• مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل المجتمع الأصلي لهذه الدراسة في العاملين بإدارات المراجعة الداخلية بكل من المؤسسة الوطنية للنفط وشركاتها ومصرف الجمهورية الرئيسي وشركة الثقة للتأمين وكذلك مكاتب المراجعة الخارجية بطرابلس خلال الفترة محل الدراسة.

• اختيار نوع العينة وحجمها:

ان من أهم المشكلات التي تواجه الباحث في مجال العلوم المالية والإدارية والمحاسبية مشكلة اختيار العينة التي تجرى عليها الدراسة، وأسلوب اختيارها، وحجمها، والعينة تمثل الجزء من الكل من

مجتمع الدراسة، ويجب أن تكون هذه العينة التي تم اختيارها ممثلة تمثيلاً جيداً لجميع خصائص المجتمع الأصلي. تتكون عينة الدراسة من العاملين بإدارات المراجعة الداخلية بكل من المؤسسة الوطنية للنفط وشركاتها ومصرف الجمهورية الرئيسي وشركة الثقة للتأمين وكذلك مكاتب المراجعة الخارجية بطرابلس، وتم توزيع عدد (10) استبيان بالمؤسسة الوطنية للنفط (10) استبيان بمصرف الجمهورية و(10) استبيان بشركة الثقة للتأمين، (30) استبيان لمكاتب المراجعة الخارجية بطرابلس.

- الأساليب الإحصائية: تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية المتوفرة في برنامج

التحليل الإحصائي SPSS وهي:

1- أسلوب الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics Procedures يتمثل هذا الأسلوب بإيجاد مقاييس النزعة المركزية كالمتوسطات الحسابية (Arithmetic Means) ، ومقاييس التشتت كالانحرافات المعيارية (Standard Deviations) للفقرات، وأيضاً تم استخدام هذا الأسلوب في حساب التكرارات (Frequencies) والنسب المئوية (Percepts) اللازمة للتحليل.

2- اختبار T-Test One Sample واختبار تحليل التباين (ANOVA) استخدم هذا الاختبار من أجل فحص إذا كانت هناك فروق في النتائج ذات دلالة إحصائية بسبب اختلاف خصائص عينة الدراسة الموضحة سابقاً .

3- اختبار ثبات أداة القياس (Reliability Analysis) تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا من أجل قياس درجة الثبات الداخلي لفقرات الاستبانة حيث تتراوح بين (صفر - 1) ، وكنسبة مقبولة هي 60%.

- مصادر جمع البيانات وأدوات الدراسة: تم جمع بيانات الدراسة من مصدرين رئيسيين هما:

أ- مصادر جاهزة: تتمثل بالمراجع العلمية والكتب، كما تم الاعتماد على المقالات والدراسات المنشورة على المواقع الإلكترونية العلمية المتخصصة، وذلك من أجل وضع الدراسة في إطارها العلمي.

ب- مصادر أولية: وتتمثل هذه المصادر في الإستبيان: تم اعداد استمارة استبيان قسمت إلى جزئين رئيسيين هما:

الجزء الأول: الأسئلة المتعلقة بأهمية التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

الجزء الثاني: الأسئلة المتعلقة بإجراءات التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية للحد من الفساد المالي.

• ثبات أداة الدراسة:

- من أجل اختبار ثبات أداة الدراسة تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا، حيث بلغت 81% وتعتبر نسبة مرتفعة مقارنةً بالنسبة المقبولة لدراسات الأعمال وهي 60 %.
- تحليل بيانات الدراسة: للتعرف على اتجاهات أفراد العينة حول إثر التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية للحد من ظاهرة الفساد في المؤسسات تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتبة، والأهمية النسبية، عند كل فقرة، وكانت النتائج كما يلي:
- أولاً: نتائج أهمية التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.
- الجدول (1) نتائج الإحصاء الوصفي أهمية التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
1	فهم نظام الرقابة الداخلية وتقدير المخاطر وتنفيذ اختباراتها.	3.355	251.3	متوسط
2	تنفيذ مهام المراجعة لتقليل التكاليف والازدواجية	3.154	1151.	متوسط
3	تعزيز العلاقة عن طريق التواصل الفعال لتنفيذ عملية المراجعة	3.852	8230.	مرتفع
4	التطوير المهني المستمر لزيادة الخبرة في مجال المراجعة	2.695	781.1	متوسط
5	وجود خطة عمل مشتركة للتغلب على المشكلات التي تعيق عملية المراجعة	3.253	1251.	متوسط
6	الاهتمام بالجانب الأخلاقي لمهنة المراجعة لزيادة جودة المراجعة	3.174	451.1	متوسط
7	جمع أدلة الإثبات اللازمة لإبداء الرأي الفني	3.842	0.785	مرتفع
8	التكامل بين إجراءات المراجعة الداخلية والخارجية	3.325	1.146	متوسط
9	التخطيط السليم لعملية المراجعة	3.751	0.741	مرتفع
10	استخدام أسلوب المراجعة المستمرة	3.285	1.241	متوسط
11	المعرفة بالمعايير الدولية وآداب وسلوك المهنة	3.342	1.291	متوسط
12	تصميم إجراءات سليمة لاكتشاف الأخطاء الجوهرية	3.189	1.154	متوسط
	المقياس العام	3.322	1.324	متوسط

نلاحظ من الجدول (1) أن مستوى المقياس العام لفقرات (أهمية التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية) متوسط، حيث بلغ المتوسط العام (3.322) وبانحراف معياري (1.324). وقد جاءت الفقرة " تعزيز العلاقة عن طريق التواصل الفعال لتنفيذ عملية المراجعة " بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.852) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين حلت الفقرة " التطوير المهني المستمر لزيادة الخبرة في مجال المراجعة " بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.695) وبأهمية نسبية متوسطة. أن ارتفاع مستوى الوسط الحسابي للفقرات في الجدول يعني أهميتها بالنسبة لعينة الدراسة وأنها تؤكد على أهمية التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

ثانياً: نتائج إجراءات التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية للحد من الفساد المالي:

الجدول (2) نتائج الإحصاء الوصفي لإجراءات التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
1	مراجعة نتيجة الأعمال والمركز المالي	3.978	0.896	مرتفع
2	التأكد من احتساب الاستهلاك والمخصصات	3.585	1.121	متوسط
3	فحص الإيرادات والتأكد من تحققها وأنها تخص الفترة الزمنية محل المراجعة.	3.145	1.211	متوسط
4	التأكد من شروط الائتمان وشروط السداد.	3.042	1.123	متوسط
5	مراجعة التعاقدات والالتزامات.	3.789	0.789	مرتفع
6	المراجعة المستندية لفواتير المشتريات والتحقق منها.	3.825	0.879	مرتفع
7	فحص كشوفات جرد المخزون للتأكد من الوجود الفعلي.	3.024	1.245	متوسط
8	مراجعة حسابات المدينين والدائنين والتعرف على الأرصدة المتعثرة	3.485	1.760	متوسط
9	التحقق من صحة وسلامة أسس تقييم الأصول الثابتة والغير ملموسة	3.055	1.145	متوسط
10	فحص حقوق المساهمين والتوزيعات والأرباح المحتفظ بها	3.552	1.782	متوسط
11	مراجعة الأحداث والصفقات العارضة.	3.771	0.765	مرتفع

12	مراجعة النقدية للتأكد من صحة أسعار صرف العملات الأجنبية.	3.104	1.268	متوسط
	المقياس العام	3.350	1.254	متوسط

نلاحظ من الجدول (2) إن مستوى المقياس العام لفقرات (لإجراءات التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية للحد من الفساد المالي) متوسط، حيث بلغ المتوسط العام (3.350) وبانحراف معياري (1.254)، وقد جاءت الفقرة "مراجعة نتيجة الأعمال والمركز المالي" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.978) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين حلت الفقرة "فحص كشوفات جرد المخزون للتأكد من الوجود الفعلي" بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.024) وبأهمية نسبية متوسطة. أن ارتفاع مستوى الوسط الحسابي لأغلب الفقرات في الجدول وبشكل متقارب إلى حد كبير يعني أهميتها بالنسبة لعينة الدراسة وأنها تؤكد على أهمية إجراءات التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية للحد من الفساد المالي.

• اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

لإختبار مدى ملائمة بيانات الدراسة لتحليل الانحدار الخطي تم إختبار الارتباط الخطي المتعدد.

أ- اختبار الارتباط الخطي المتعدد: Multi collinearity Tests

وقد تم إستخدام معاملات إرتباط بيرسون للكشف عن مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة، وتبين الجدوال التالية مصفوفات الارتباط لمتغيرات الدراسة المستقلة حسب فرضيات الدراسة.

ب- اختبار فرضيات الدراسة:

في هذا الجزء من الدراسة تم اختبار الفرضيات، حيث خضعت الفرضيتين الرئيسيتين لتحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple linear Regression) وذلك لتحديد أثر المتغير المستقل (أهمية التكامل بين المراجع الخارجي والداخلي) على المتغير التابع والمتمثل في (الحد من الفساد المالي) ، وذلك من خلال الحصول على قيمة (f) المعنوية (Sig) ، حيث تمثلت قاعدة القرار بما يلي:

ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة (f) المعنوية (Sig) أقل من مستوى معنوية (0.05). الفرضية الرئيسة H01: "لا يوجد إثر ذو دلالة إحصائية لأهمية التكامل بين المراجع الخارجي والداخلي وتحسين كفاءة عملية المراجعة للحد من الفساد".

ولاختبار هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول (3). تشير نتائج الجدول (3) أن معامل الارتباط ($R=0.544$) يشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وهذا يؤكد أثر المتغير المستقل على المتغير التابع (الحد من الفساد المالي) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (16.442)، وبمستوى دلالة ($Sig = 0.000$) وهو أقل من 0.05، حيث

جدول (3) نتائج اختبار لا يوجد أثر لأهمية التكامل بين المراجع الخارجي والداخلي وتحسين كفاءة عملية المراجعة للحد من الفساد.

ملخص النموذج Model Summary				تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coefficient			المتغير التابع
R	R ²	F	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T	Sig t	
0.544	0.246	16.442	0.000	التكامل بين المراجع الداخلي والخارجي	0.245	0.090	2.852	0.017	الحد من الفساد المالي

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

ظهر أن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.246$) وهي تشير إلى أن (24.6%) من التباين في (الحد من الفساد المالي) يمكن تفسيره من خلال التباين في المتغير المستقل.

أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة B عند (التكامل بين المراجع الداخلي والخارجي) قد بلغت (0.245) وأن قيمة t عنده هي (2.852)، وبمستوى دلالة ($Sig = 0.017$)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وتبعاً لقاعدة القرار: نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة (f) المعنوية (Sig) أقل من مستوى معنوية (0.05)، فإننا نرفض الفرضية العدمية الرئيسة الأولى ونقبل الفرضية البديلة القائلة:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأهمية التكامل بين المراجع الخارجي والداخلي وتحسين كفاءة عملية المراجعة للحد من الفساد".

الفرضية الرئيسية H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين إجراءات التكامل بين المراجع الخارجي والداخلي في الحد من الفساد المالي. واختبار هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، وكانت النتائج كما هو مبين بالجدول (4).

جدول (4) نتائج اختبار لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين إجراءات التكامل بين المراجع الخارجي والداخلي في الحد من الفساد المالي.

جدول المعاملات Coefficient					تحليل التباين ANOVA		ملخص النموذج Model Summary		المتغير التابع
Sig t	T	الخطأ المعياري	B	البيان	Sig F	F المحسوبة	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط	
0.015	2.754	0.090	0.261	اجراءات التكامل بين المراجع الداخلي والخارجي	0.000	17.514	0.254	0.425	الحد من الفساد المالي

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول (4) أن معامل الارتباط ($R=0.425$) يشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وهذا يؤكد أثر المتغير المستقل على المتغير التابع (الحد من الفساد المالي) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (17.514)، وبمستوى دلالة ($\text{Sig} = 0.000$) وهو أقل من 0.05، حيث ظهر أن قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.254$) وهي تشير إلى أن (25.4%) من التباين في (الحد من الفساد المالي) يمكن تفسيره من خلال التباين في المتغير المستقل.

أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة B عند (إجراءات التكامل بين المراجع الداخلي والخارجي) قد بلغت (0.261) وأن قيمة t عنده هي (2.754)، وبمستوى دلالة ($\text{Sig} = 0.015$)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وتبعاً لقاعدة القرار: ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة (f) المعنوية (Sig) أقل من مستوى معنوية (0.05)، فإننا نرفض الفرضية العدمية الرئيسية الأولى ونقبل الفرضية البديلة القائلة:

"يوجد إثر ذو دلالة إحصائية لإجراءات التكامل بين المراجع الخارجي والداخلي وتحسين كفاءة عملية المراجعة للحد من الفساد."

النتائج والتوصيات:

النتائج:

- 1- يفيد التكامل والتواصل الفعال بين المراجعة الداخلية والخارجية في فهم نظام الرقابة الداخلية ليتم تنظيم وتنفيذ عملية المراجعة.
- 2- التكامل بين المراجع الداخلي والخارجي من الدعائم الأساسية للملاك والمستثمرين أصحاب القرار لتحقيق الشفافية والإفصاح في البيانات المالية والحد من الفساد المالي.
- 3- التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية يحقق كفاءة وفاعلية عملية المراجعة من خلال التنسيق بين إجراءات المراجعة الداخلية والخارجية للكشف عن الأخطاء والتحريفات الجوهرية في البيانات المالية عند التخطيط السليم لعملية المراجعة.
- 4- التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية له دور فعال في الحد من الفساد المالي ومن ذلك زيادة المصادقية البيانات في القوائم المالية

التوصيات:

- 1- على إدارات المراجعة الداخلية ومكاتب المراجعة الخارجية العمل على زيادة التنسيق والتكامل للفائدة الكبيرة في تنفيذ عملية المراجعة وتحقيق أهدافها.
- 2- تطبيق إجراءات المراجعة السليمة التي تحقق الشفافية والإفصاح المحاسبي لزيادة الموثوقية في القوائم المالية والحد من الفساد المالي.
- 3- توصي الدراسة بضرورة التكامل بما يحقق كفاءة وفاعلية عملية المراجعة من خلال التنسيق بين إجراءات المراجعة الداخلية والخارجية للكشف عن الأخطاء والتحريفات الجوهرية في البيانات المالية عند التخطيط السليم لعملية المراجعة.
- 4- توصي الدراسة المراجعين الداخليين والخارجيين بتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية الفعالة لاكتشاف الفساد حتى تحقق وتظهر القوائم المالية ممثلة للواقع وبمصادقية.

قائمة المراجع:

- 1- ابوجلخة، وآخرون (2017) التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية في ظل حوكمة الشركات، رسالة ماجستير -جامعة الشهيد خمه لخطر الوادي-الجزائر.
- 2- خالد امين عبد الله (2001) علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثانية - دار وائل للنشر، عمان-الأردن.
- 3- خلف عبد الله الوردات (2006) التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، الوراق للنشر والاعلان - الاردن.
- 4- زكريا، خلف (2015) "إثر العلاقة بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي في الحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي" مجلة دراسات محاسبية ومالية -العدد (32) جامعة بغداد.
- 5- عماد الدين السائح (2003) الفساد والإصلاح، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العربي) ص 32.
- 6- كمال فتحي عبد اللطيف (2002) مصطلحات تهم مراجع الحسابات، نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد (10) ص 15.
- 7- محمود عبد السلام محسن (2011)"مدى اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين في تقييم نظام الرقابة الداخلية" رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية-غزة.
- 8- موسى بشير محمد نور (2016) رسالة دكتوراه بعنوان " المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري بالتطبيق على الشركات السودانية" جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 9- منظمة الشفافية والنزاهة " تقرير منظمة الشفافية والنزاهة لسنة 2000"
- 10- هيثم السعافين (2005) التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وتدقيق السلطات الرقابية الحكومية، مجلة التدقيق العدد (63-64) ص 7.
- 11- يعقوب، الاسمري (2020) التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية للحد من ممارسات المحاسبة الابداعية على القوائم المالية، المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال العدد (3) ص 438-453، السعودية.
- 12- يوسف محمود جربوع (2008) مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والاعلان، عمان - الاردن.